

يازجي لـ«الوطن»: شركات استثمار سياحي مساهمة تطرح للاكتتاب العام

A formal portrait of a man with dark hair, wearing a dark suit, white shirt, and blue tie, seated behind a dark wooden desk. He is looking directly at the camera with a neutral expression. On the desk in front of him are several items: a small white telephone, a black calculator, a pen holder containing pens and a small green object, and some papers. To his left, the flag of Syria is partially visible, standing next to a large window with heavy, patterned gold and black curtains. The lighting is bright, coming from the side, creating a professional atmosphere.

تحويل المعاهد والمراكز السياحية إلى وحدات منتجة لدعم الطلاب برواتب

دخل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كشريك مع الوزارة. وذكر يازجي أن الوزارة اقترحت في عام ٢٠١٤ إنشاء شركة مهمتها شراء التغطية كاملاً واستثماره في ظل التضخم وانخفاض قيمة القروض وارتفاع قيمة الاستثمارات.

وجواباً على سؤال «الوطن» عن إمكانية الشراكة مع المصارف العامة والخاصة ومع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مشاريع سياحية استثمارية أوضح يازجي أنه لا يوجد ما يمنع دخول المصارف العامة كشركاء في مشروعات الوزارة الاستثمارية، أو من دخول المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشركاء مع الوزارة مبيناً أن ذلك يتعلق بقوة إدارة المؤسسة ورغبتها بالعمل في الاستثمار السياحي الذي يعتبر من المشاريع الرابحة التي من شأنها تحقيق أرباح مضمونة.

تي موتيل بأسعار منافسة، إضافة إلى تشغيل المصبحة والمطاعم عن طريق الطلاب ما يعني تحول هذه المراكز والمعاهد إلى وحدات منتجة بامتياز تحقق أرباحاً مالية بهدف تأمين عائدات للمراكز والمعاهد تدعم الطلاب بروابط والمساهمة برفع مستوى ملابسهم لتشجيع الطلاب على التقدم للدراسة إضافة إلى تأمين وسائل النقل من هذه العائدات.

وكشف يازجي عن التوصل مع أحد أصحاب المشاريع السياحية للتغطية إلى اتفاق يضمن عمل المنشأة وعودته حقوق الدولة بأن تتملك الوزارة المشروع مقابل قيمة القرض المتعذر بحيث تقوم الوزارة بجدولة القرض وتتسديده للمصرف مانح القرض، وذلك بعد أن تمت دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، منهاجاً بأن المشروع على طاولة اللجنة الاقتصادية للدراسة، لافتًا إلى إمكانية

يَنْ وَزِيرِ السِّيَاحَةِ يَسِرِ يَا زِيَّ لِـ«الْوَطْنُ» أَنَّ الْوَزَارَةِ تَعْمَلُ عَلَى
شَرْكَتِ الْإِدَارَةِ الْمُكَامَلَةِ لِلْاسْتِثْمَارِ فِي السَّاحَلِ السُّورِيِّ، عَبْرِ إِعْدَادِ
لِخَرِيطَةِ الْاسْتِثْمَارِيَّةِ لِلْأَمْلاَكِ الْبَحْرِيَّةِ فِي سُورِيَّةِ، وَتَحْدِيدِ الْمَنَاطِقِ
الْمُحِيطَةِ بِهَا هُلِّيَّ أَمَّا مَلَكَ خَاصَّةً أَوْ عَامَّةً وَهُلِّيَّ دَاخِلَّ الْمَخْطَطِ
الْقَنْتِيَّمِيِّ أَمْ خَارِجَهُ بِهَدْفِ التَّوْظِيفِ الْأَنْسِبِ بِمَا يَحْقِقُ أَكْبَرَ عَائِدَّ
بِالْوَحَدَاتِ الْإِدَارِيَّةِ وَلِلْأَمْلاَكِ وَتَحْقِيقِ أَفْضَلِ اسْتِثْمَارِ الْمَشَارِيعِ
الْسِّيَاحِيَّةِ فِي السَّاحَلِ السُّورِيِّ.

وأوضح يازجي أنه تم العمل على الخريطة السياحية لتشمل كل الفرص الاستثمارية المتاحة حالياً والتي ستتاح لاحقاً في الساحل بدءاً من المشاريع على الساحل وصولاً إلى المشاريع في المناطق الجبلية والمشاريع التنموية، بشكل عام وليس في الأماكن المستكملة فقط، لافتاً إلى تحطيط رأس البسيط، مؤكداً إقرار المخطط التنظيمي الجيد لها والبدء بطرح المشاريع للاستثمار.

وأوضح يازجي أنه يتم العمل على تحقيق الغاية من الاستهلاك بما ينبع على المواطن السوري بشكل عام من خلال تطوير المناطق السياحية عبر إقامة المشاريع الاستثمارية السياحية وت تقديم خدمات المستوى عالٌ وتوظيف الشريط الساحلي الفيصل بأفضل توظيف.

وبين وزير السياحة أن الوزارة في ظل العقوبات الاقتصادية الجائرة وفقة المستثمرين وأمام كثرة المشاريع السياحية تم اللجوء إلى وضع آليات جديدة للتمويل عبر إقامة شركات لبعض المشاريع يتم طرح أسهمها للاكتتاب العام، أو عبر إقامة شراكات بين الوزارة ومستثمرين من القطاع الخاص، بمعنى أن يكون لكل مشروع شركة لتمويله واستثماره، أو عبر قيام الوزارة بإقامة لبني التحتية وتقسيم المقامس إلى أجزاء على الأرضي الموجودة وبديها من إيرادات المنشآت السياحية المملوكة من قبلها وطرحها للاستثمار.

وأشار يازجي إلى إعداد الدراسة الالزامية لتكون جمعي الفنادق التابعة للوزارة ضمن شركة قابضة مملوكة من قبل الوزارة تحت اسم الشركة السورية للفنادق السياحية، تعمل على استثمار الأربعين في مشاريع استثمارية سياحية للتدخل الإيجابي في سوق السياحة السورية، إضافة إلى إقامة شركة خاصة مع الإدارة الفندقية تقوم عبر التعاقد بإدارة الفنادق داخل سوريا وخارجها، يتبع لها مركز تدريب وتأهيل في جميع مستويات الإدارة والعمل الفندقي.

ولفت يازجي إلى أن المركز السياحي في دمر والمعاهد السياحية في المحافظات تضم في الطابق الأخير غرفاً تتراوح بين ٢٣ إلى ١٠ غرف، معلناً أنه يتم العمل لتجهيزها واستثمارها كغرف فندقية

القادر: ضبط الأسواق دون رفع الرواتب أفضل من التضخم
عبد القادر: ٤٠ مليون ليرة سنوياً كلفة نقل
العاملين من مناطق سكنهم إلى عملهم

القنيطرة - الوطن |

أكد رئيس اتحاد عمال سوريا جمال القادرى صعوبة الوضع المعيشى بسبب الأزمة وتجار الأزمة وبسبب سياسات حكومية قائمة في بعض المجالات، مشدداً على أن ضبط الأسواق والأسعار من دون رفع الرواتب والأجور يهم في تحسين المعيشة للمواطنين لأن رفع الرواتب سيؤدي إلى زيادة التضخم حالياً وستذهب الزيادة إلى حبوب التجار.

رئيس اتحاد عمال القنيطرة: بدء المرحلة الثانية من مشروع السكن العمالى بمنطقة الحلس

فجعلة العامل الصحية فقط ثمانية آلاف ليرة.
واشتكي محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر من النقص الكبير بعدد العاملين في جميع المفاصل الإدارية وخاصة في القطاع الصحي والمصارف العامة، مطالباً بإيجاد آلية لدعم الدوائر الرسمية بالكادر المناسب وخاصة بعدد المهندسين إذ تتشكل القنيطرة من شخص ٢٣٦ مهندساً.
بدوره أشار محافظ القنيطرة إلى إتفاق ٤٠ مليون ليرة سنوياً على مبيت العاملين وتقليله من مناطق سكنتهم إلى عملهم، منها بالتواصل مع الحكومة لرفد المحافظة بباباً صفات نقل داخلي لتوفير مبالغ استئجار آليات على خزينة الدولة.
وأكيد عبد القادر أن دعم صمود أبناء القنيطرة لا يأتي عبر الشعارات والخطابات وإنما من خلال الخدمات المقدمة لتجزّرهم وتشتيتهم بأرضهم في وجه العدو الإسرائيلي وعمالة من العصابات الإرهابية.
مبيناً أن القنيطرة شهدت بعض التعافي خلال العام الماضي وخاصة بعد إحداث المدينة الصناعية ومنطقة حرفة في خان أربطة والترخيص لعمل إنتاج الألبان والأحجام.

مشفى السويداء يستقبل ٤٦٠ طفلًا في شهر واحد بسبب البرد

كامل من وزارة الصحة، قام قسم الأطفال بالتواءل مع ال�لال الأحمر وتم جلب الدواء عن طريق إحدى المنظمات الدولية ووضعها في صيدلية تابعة للهلال الأحمر في المحافظة على أن يتم صرف الدواء حسب الحاجة له في قسم الأطفال.

ولفت حمزة إلى أنه تم أخيراً العمل على استلام مركز لسة حنان الملاصق لقسم الأطفال للمشفى الوطني وسيتم وضعه تحت إدارة القسم الأمر الذي سيختلف من الضغط الكبير على قسم الأطفال الذي لا تتعدي عدد الأسرة ضمته ٢٩ سريراً في أربع غرف الأمر الذي يدفع أطباء القسم إلى نقل الأطفال إلى أقسام أخرى في المشفى منها العينة والأذن وأحياناً الدوبليبة.

وفي جولة لـ«الوطن» في القسم ولقاء الأمهات المرافقات لأطفالهن أكدت جميع الأمهات أن المشكلة الأساسية هي الأعداد الكبيرة للأسرة التي يشغله الأطفال في الغرفة الواحدة مع عدد القبولات الكبير اضافة إلى عدم توافر بعض أنواع الأدوية وخاصة المتعلقة بالإنتانات والتشنجات التicsية والتشنجات العصبية واضطرار معظمهم إلى اللجوء إلى الصيدليات الخاصة لتأمين الدواء

دلى ازدياد الحالات الإنفلونزاية لدى الأطفال بسبب موسمية المرض إلى تفاقم الضغط على قسم الأطفال في المشفى الوطني في السويداء إذ وصل عدد الحالات الإلزامية في شهر كانون الثاني وحده إلى ٢٩١٤ جلسة ووصل عدد الأطفال المقبولين ضمن القسم إلى ٤٢٠ طفلأ.

يبين رئيس قسم الأطفال في المشفى الوطني وليد حمزة «الوطن» أن عدد الاستشارات في القسم تجاوز الـ٧ آلاف استشارة في شهر كانون الثاني، بسبب ازدياد الإنفلونزا التيفي في موسم الشتاء، لافتاً إلى ظهور حالات شبيهة بالسعال الديكي م يتم الجزم بأنها سعال ديجي ووضحاً أن التشخيص تم بناء على الأعراض التي تصيب الطفل خاصة السعال التشنجي الذي تصاحب بشدة، موضحاً أن المرض معد ومضاعفاته خطيرة منها الإصابة بذات الرئة أو التلذف الدماغي أو الفتق.

وأشار حمزة إلى وجود أربع حالات في المشفى الوطني تم إبلاغ لوزارة بذلك الحالات وخاصة من المرض يحتاج إلى دواء خاص به وهو (التيروماسين) ونقله

المحافظ: القبض على ٤٠٠ سارق كابلات السرقة تطول الممتلكات العامة والخاصة و«التحيس» على عينك يا تاجر

الضاللي : قيمة
الكابلات
الهاتفية
المسروقة تجاوز
٥٠٠ مليون ليرة
رئيس البلدية :
بقاء الأهالي
خارج مدينتهم
زاد من السرقات



٥٠ بالمئة من عادات المياه في مصايف معطلة وفوائدها متقطعة

يرى عدد من أهالي مدينة مصياف أنهم مظلومون مائياً، فرغ أنهم لا يشربون إلا كل ٥ أيام مرة واحدة في منطقة تعد أم البنابع الغزيرة بال المياه، ورغم تناولهم فواتير استهلاك بقيمة مالية كبيرة وبطبيعة ي الخاصفهم وحل مشكلة عداداتهم المعلطة وتقدير استهلاكهم تقديرًا.

رئيس وحدة مياه مصياف بشار فرحة أكد لـ«الوطني» أن قراءة العدادات تتم بشكل دوري كل شهرين معترفًا بوجود تقصير أو خلل سببه قلة الكادر ولا يتناسب مع الحجم الكبير للعمل.

مشيراً إلى وجود ٤ قراء عدادات فقط في مدينة تضم ١٣ ألف مشترك، على حين الحاجة الفعلية على ١٠ قراء عدادات، وقال: كثيرة ما نضرت لنقدير ال ولكن نؤكد أن الأرقام الموضوعة أقرب ما تكون إلى الواقع، فالموطن لا يقدر جيداً الكميات التي يستهلكها وفت فرحة إلى أن ٥ بالمائة من العدادات معلطة ولا توجد إمكانية لإصلاحها، بسبب عدم توافر قرقغيار اللازمة، والمعروف أن كمية الاستهلاك للعميل تقدر بين ٤٠ إلى ٣٧٠ م³ في حال كان المنزل مأهولاً، مؤكداً أنه يجب على المواطنين إبلاغ الوسيط في حال هجرة المنزل والعداد معلط.

وأضاف فرحة: رغم إمكاناتنا المحدودة وقلة الكوادر ننسق مع أكثر من جهة لضبط حالات سرقة المياه أو هدرها بسقاية المزروعات أو غسيل السيارات شابهه ونقوم بالمخالفات وننظم الضبط بحق كل مخالف، مؤكداً توافق العدادات ولكن ليس بالعدد المطلوب فحتى الآن يتم استدراك النقص الحاصل

مصدر في التعليم العالي لـ«الوطن»: لعدم الالتزام بالقواعد والمعايير الموقعة
التعليم العالي تغرم جامعات خاصة بـ١,٦ مليار ليرة

في سورية والتي شرع لها العمل لها بالمرسوم التشريعي رقم ٣٦ لعام ٢٠٠١، كونها تساهم مع الجامعات والمعاهد الحكومية في تقديم التعليم النوعي والمتميز وفي رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي وزيادة فرص التعليم الجامعي وتلبية احتياجات التنمية الحالية والمستقبلية، مؤكداً أن القبول في الجامعات الخاصة يرتبط بمعايير عديدة منها حد أدنى لمعدل الشهادة الثانوية بما يتناسب مع الاختصاص المطلوب، وتوافق الشهادة الثانوية مع الاختصاص المطلوب في درجة الإجازة.

وقال مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي «فضل عدم الكشف عن اسمه» أن الغرامات جاءت على خلفية مخالفات لعدد من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الخاصة، لعدم الالتزام بالقواعد والمعايير الموضوعة للتدريس في الجامعات على صعيد تجاوز العدد المسموح فيه للتدريس وعدم تدريس الاختصاص بالشكل المطلوب.

ولفت المصدر إلى أن أي حالة إخلال في الأهداف الأساسية وارتكاب المخالفات الجسيمة جداً تقضي إلى إغلاق الجامعة وسحب اعتمادها، علماً أن الغرامات تتفاوت حسب نوع المخالفة المرتكبة من الجامعة، مضيفاً إن كل سنة تختلف عن السنة الأخرى، والمخالفة تطول الجامعة الخاصة كونها سمحت بوجود مخالفات ارتكبها عدد من المدرسين فيها.

نـاـفـذـةـ لـإـشـرافـ

ـسـاتـ تـعـلـيمـ عـالـيـةـ

جامعة خاصة لكافة التدريسيّة في ٢١ عضو هيئة

فادي بك الشريفي

كشف تقرير لوزارة التعليم العالي (حصلت «الوطن» على نسخة منه) عن فرض غرامات مالية على عدد من الجامعات الخاصة بلغت أكثر من ١,٦ مليار ليرة على خلفية ضبط مخالفات لقواعد اعتماد الجامعات الخاصة بدورها وتفيق ملفات أعضاء الهيئة التدريسية للسنوات الدراسية الأربع السابقة، وذلك ضمن متابعة وزارة التعليم العالي ومراقبة أداء الجامعات الخاصة من خلال نظام لجان فنية بزيارات دورية للجامعات، ودراسة ملفات أعضاء الهيئة التدريسية بهدف تقييم وتقديم سير العملية التعليمية فيها، ورفع التقارير الالزامية تطبيقاً لأحكام برسوم الجزاءات رقم ٣٨٣ لعام ٢٠١١، وبناء عليه تم ترسيخ الغرامات.

وبين تقرير «وزارة التعليم العالي» أن قواعد الاعتماد للجامعات الخاصة، وتحقق معيار نسبة أستاذ/ طالب في كل اختصاص، وأن افتتاح أي كلية/اختصاص في الجامعة الخاصة مرهون بتوفيق مستلزمات العملية التعليمية تأمين البنية التحتية والكوادر البشرية وأعتماد الخطة الدرستية. كما أشار التقرير إلى وجود قرارات ناظمة للامتحانات والتقويم في الجامعات الخاصة وألية ومعدلات القبول فيها، وهي تصدر عن مجلس التعليم العالي، بحيث ينبع أن مقتربين للعمل والتدريس فيها، على أن يخضع أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات الخاصة إلى ذات الأحكام والشروط التي يخضع لها تعينهم في الجامعات الحكومية، مع عمل الوزارة على القيام بدور أساسي في بناء القدرات الوطنية وإعداد قوادة عمل منتجة، تؤدي مهمة أساسية في عملية البناء والتحديث والتطور.

وأوضح التقرير أن إجمالي عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الخاصة في الفصل الدراسي الأول من العام ٢٠١٧/٢٠١٨ بلغ ٢٩٩٩ عضواً وكافة الاختصاصات في جامعات خاصة، وهي موزعة بين ٦٢٤ عضواً في الكليات/الاختصاصات الطبية، و٥٩٠ عضواً في الاختصاصات الهندسية، و٣١٥ عضواً في اختصاصات الإدارة والاقتصاد، و١٤٦٥ عضواً في باقي الاختصاصات.

مبيناً أن هذه الأعداد تناسب وقواعد الاعتماد العلمي للجامعات الخاصة، وتحقق معيار نسبة أستاذ/ طالب في كل اختصاص، وأن افتتاح أي كلية/اختصاص في الجامعة الخاصة مرهون بتوفيق مستلزمات العملية التعليمية تأمين البنية التحتية والكوادر البشرية وأعتماد الخطة الدرستية.

كما أشار التقرير إلى وجود قرارات ناظمة للامتحانات والتقويم في الجامعات الخاصة وألية ومعدلات القبول فيها، وهي تصدر عن مجلس التعليم العالي، بحيث ينبع أن مقتربين للعمل والتدريس فيها، على أن يخضع أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات الخاصة إلى ذات الأحكام والشروط التي يخضع لها تعينهم في الجامعات الحكومية، مع عمل الوزارة على القيام بدور أساسي في بناء القدرات الوطنية وإعداد قوادة عمل منتجة، تؤدي مهمة أساسية في عملية البناء والتحديث والتطوير.

المرتشي لن يستطيع التهرب من العقاب بمجرد اعترافه أمام القضاء

تقاضوا مبالغ تزيد على ٥٠٠ ألف ليرة بعد اعترافه بالجريمة في مرحلة التحقيق البدائي أو الإحالة بعد أن اكتشف أمره.. هو لما كان عليه الوضع قبل مشروع القانون المقترن قبل وزارة العدل لتعديل هذه المادة. وعليه فإنه بمحض الكلمة «المرتشي» من النص القديم بموجب النص المقترن للتعديل يجعل المرتشي تحت وطأة العقوبة في أي حال كانت ولا يستطيع التهرب من العقاب بمجرد اعتراف بسيط يديه أمام القضاء بعد أن وجدت مجموعة من الأدلة قد تكون كافية لإدانته.

لذلك فإن المشروع المقترن الذي يمنع كبار المرتshين من التهرب من العقاب بمجرد البوح «أي الإخبار» بارتكابهم للجريمة.

المكتب الصحفي في وزارة العدل إشارة إلى ما نشر في صحفكم بالعدد رقم ٢٨٣٩ تاريخ ٢٠١٨ / ٢ ، الصفحة الثامنة تحت عنوان: «لا عذر للمرتشي تعديل لقانون العقوبات الاقتصادية يسقط العذر المعمفي من العقوبة للمرتشي في حال اعترافه» ... وبعد إطلاع السيد مدير إدارة التشريع ندين لكم الآتي:

إن ما جاء ذكره في المادة المنصوصة لم يكن نتاج لقاء السيد وزير العدل مع الصحفي كاتب المقال، أما ما ورد في متن المادة لجهة أن تعديل الفقرة / د / من المادة ١٥ من قانون العقوبات الاقتصادية بيازالة الكلمة «المرتشي» يصبح مشجعاً لكبار المرتshين على فعلهم، وإن ما تضمنه نص المقال: «من أنه بموجب هذا العذر أضحي من المستحيل عملياً معاقبة كبار الموظفين الفاسدين الذي